مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (5)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (5) 2015

الفكر السياسي وأثره في تطوير مفهوم الإدارة

الدكتورة يسرى زريقة*
أحمد شيخ إبراهيم**

(تاريخ الإيداع 17 / 6 / 2015. قبل للنشر في 22 / 9 / 2015)

□ ملخّص □

هناك علاقة أساسية وهامة بين الفكر السياسي – الإيديولوجي والإدارة، وما يميز الفكر السياسي المعاصر هو اهتمامه بمفهوم الإدارة نظراً لما يمثله هذا المفهوم من أهمية خاصة في حياة الشعوب من خلال قيامه بتطوير كافة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية لمختلف البلدان، فالمجتمعات المتحضرة والمتطورة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً تولى أهمية كبيرة بمفهوم الإدارة وتعمل على تطويره من أجل خدمة المجتمع بكافة جوانبه المتعددة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة، السلطة، النخبة، فكر سياسي، مؤسسات.

* مدرسة –قسم علم الاجتماع– كلية الآداب – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.
** طالب دراسات عليا (ماجستير) –قسم علم الاجتماع – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (5)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (5) 2015

The Political Thinking and its Effect in The Development of the management Concept.

Dr. Easera Zreka[*]
Ahmad Ibrahim[**]

(Received 17 / 6 / 2015. Accepted 22 / 9 / 2015)

□ ABSTRACT □

There is an important and basic relation ship between the political and ideological thin king and the management. What distinguishes the modern political thinking is its concern with the concept of management because of its importance in the life of peoples by developing all the economical, political, social, cultural and educational institutions for all the countries.

The civilized communities which are developed economically, politically, socially and intellectually gives a great importance to the concept of management and they work to develop it to serve the society with all its various sides.

Key words: The management – The authority – the elite- political – thinking – institutions

[*]**Assistant professor, department of philosophy, faculty of arts and humane science, Tishreen university, Lattakia, Syria.**
[**]**postgraduate student, department of philosophy, faculty of arts and humane science, Tishreen university, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

لقد اهتمت مختلف الدول المتطورة بتخطيط وتنظيم الجهاز الإداري لديها وإن كان بدرجات متفاوتة بحسب مواقعها ومواقفها الأيديولوجية. فهناك دول أولت مفهوم الإدارة قدراً كبيراً من الاهتمام فأنشأت الوزارات الخاصة للتطوير والتخطيط الإداري وأحدثت المجالس المتخصصة لمتابعة نمو وتحديث الجهاز الإداري لديها بصورة مستدامة بهدف مواكبة حركات التطور الحاصلة للدولة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولاعتماد على كل ما هو حديث في مجال التطور الميداني الحاصل للعلوم الإدارية.

وبالطبع فأن هذا الاهتمام ناتج من اقتناع الأنظمة السياسية بأهمية تطور الجهاز الإداري للدولة وإعداده تخطيطاً وتنظيماً وتوجيهاً و رقابة، من هنا نرى أنه من الصعب أن نتصور أنه باستطاعة أية دولة أو نظام في العالم تنفيذ الخطط التنموية الشاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية وغيرها وتقديم كافة الخدمات المختلفة لمواطنيها ما لم يكن لديها الجهاز الإداري المتكامل والقادر على تنفيذ تلك الخطط وتحقيق الأهداف بأفضل الطرق وأقل التكاليف.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه من البحوث القليلة التي تسلط الضوء على طبيعة العلاقة الهامة بين السياسة والإدارة وعلى دور الفكر السياسي في تطور مفهوم الإدارة لما يمثله هذا المفهوم من أهمية في حياة المجتمعات البشرية، إضافة لتوضيح موقف الأنظمة السياسية المعاصرة من هذا المفهوم.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى توضيح الدور الذي يلعبه الفكر السياسي المعاصر في تطوير مفهوم الإدارة والبحث في الأنظمة السياسية التي تسعى إلى تطوير علاقتها بمفهوم الإدارة وتطوير هذا المفهوم بما يحقق التنمية المستدامة لكافة المجتمعات البشرية.

منهجية البحث:

من المعروف لدينا بأن الموضوع هو الذي يحدد المنهج وفي هذا البحث فقد لجأنا إلى المنهج الوصفي والمقارن، ومن ثم المنهج النقدي التاريخي الذي يواكب مسألة تطور المفاهيم العلمية، بما فيها مفاهيم الإدارة والأنظمة السياسية.

الدراسات السابقة:

بالرغم من البحث المضنى في ارشيف مكتبات جامعة تشرين والمكتبات الأخرى في جامعاتنا لم أعثر على دراسة منظمة ودقيقة تبحث في موضوعنا هذا.

لذلك ومن أجل التعمق في معرفة طبيعة العلاقة التي تربط النظام السياسي للدولة بمفهوم وعناصر الإدارة وتجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية سوف نتطرق إلى مدى تأثر الإدارة بالفكر السياسي السائد في الدول من خلال زاويتين هما:

أولاً: نظرة الفكر السياسي التقليدية للإدارة.

ثانياً: نظرة الفكر السياسي الحديثة للإدارة.

أولاً: نظرة الفكر السياسي التقليدي للإدارة:

إن نظرة الفكر السياسي التقليدي للإدارة تتمثل في نقطتين رئيسيتين هما فصل السياسة عن الإدارة ودراسات الصفوة والنظرة المتميزة لطبقة الإداريين.

1 - **فصل السياسة عن الإدارة:**

قبل البدء في الحديث عن مبدأ فصل السياسة عن الإدارة لابد لنا من أن نوضح في البداية ما أجمع علماء العلوم السياسية على تسميته بمذهب فصل السلطات. هذا المبدأ الذي بدأ تاريخياً مع الفكر اليوناني القديم بدءاً من أفلاطون ومروراً بتلميذه أرسطو حيث تحدث أفلاطون في كتاب الجمهورية الفاضلة عن تقسيم سلطة الدولة الفاضلة إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية، "فهذا النظام يعتمد على إيجاد جماعة أوصياء على القوانين وهم سبعة وثلاثون فرد ويتم انتخابهم على ثلاث مراحل ومهمتهم الأشراف على كافة شؤون الإدارة، وبجانبهم مجلس إدارة يتألف من 360 عضواً يمارسون اختصاصات معينة، وكما أنه وضع نظاماً قضائياً يسهل على المواطنين التصويت على القضاة".(1)

وقد عرض المفكر الانكليزي جون لوك في كتابه رسالتان من الحكومة الذي نشر عام 1690 لمبدأ فصل السلطات إلى وجوب الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لناحية وجوب الفصل بين السلطة التي تباشر وظيفة التشريع والسلطة التي تباشر وظيفة التنفيذ ونبه إلى الآثار والخطر الناجمة عن الجمع بين هاتين الوظيفتين في يد سلطة واحدة ومن خلال اعتبارين أحدهما عملي والآخر نفساني وفني "فالاعتبار العملي: يتمثل من أن عمل السلطة التنفيذية يتطلب بقاءها بصفة دائمة للسهر على تنفيذ القوانين وإجبار الأفراد على احترامها، أما السلطة التشريعية فهي على العكس من ذلك ليست في حاجة إلى الانعقاد والاجتماع بصفة دائمة". (2)

فالسلطة التشريعية تقتصر مهمتها فقط على سن القوانين وإصدارها وبالتالي لا تستلزم أن تكون في حالة انعقاد واجتماع دائم ولكن في المقابل فإن السلطة التنفيذية بحاجة إلى السهر بشكل دائم على تنفيذ القوانين التي تم وضعها من قبل السلطة التشريعية وإجبار الأفراد على التقيد بها واحترامها.

أما الاعتبار النفساني والفني: "ويتحصل في أن منح سلطة تشريع القوانين وسلطة تنفيذها لنفس الأشخاص، من شأنه أن يؤدي إلى التحكم وذلك لأن النفس البشرية بسبب ضعفها أمام قوة الإغراء تجنح إلى الهوى وتميل إلى حب السلطة والتعلق بها". (3)

وبالتالي فإنه من غير الممكن لهؤلاء الأشخاص أن يعفوا أنفسهم من الخضوع لسلطة القوانين سواء عند تشريعها أو تنفيذها إضافتاً إلى جعلها متوافقة مع مصالحهم الخاصة عند سنها أو تنفيذها.

وعلى الرغم من إسهامات كل من أفلاطون والفيلسوف الانكليزي جون لوك في تحديد معنى وأهمية الفصل بين السلطات إلا أن مونتسيكيو يعتبر المؤسس الحقيقي لمذهب الفصل بين السلطات وذلك من خلال كتابة روح القوانين الذي نشر في عام 1748م. والتي لا تزال أفكاره وطروحاته التي تناولها تمثل النقطة المركزية في الدراسات القانونية والدستورية في هذا الصدد.

يقول مونتسيكيو أنه يوجد في كل دولة ثلاثة أنواع من السلطة: "وهي السلطة التشريعية والسلطة المنفذة للقانون العام (السلطة التنفيذية) والسلطة المنفذة للمسائل التي تعتمد على القانون المدني (السلطة القضائية)".(4)

وقد رأى مونتسيكيو بضرورة الفصل بين هذه السلطات الثلاث المذكورة وكذلك ضرورة توزيعها إلى هيئات مستقلة عن بعضها البعض لأنه اعتبر أن اجتماع هذه السلطات الثلاث وتركزها في هيئة أو سلطة واحدة سوف يؤدي حتماً إلى فساد هذه السلطة واستبدادها مما ينتج عنه ألحاق الضرر بحقوق الأفراد ومصالحهم.

ويقول في هذا الصدد "إذا اجتمعت السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية في يد شخص واحد، أو تركزت في هيئة واحدة فلن تكون هناك حرية، لأنه يخشى في هذه الحالة أن يقوم ذلك الشخص أو تلك الهيئة بسن قوانين استبدادية جائزة، وتنفيذها بطريقة ظالمة".(5)

ولكن ما أهمية مذهب فصل السلطات فيما يتعلق بالنشاط والعمل الإداري في المجتمع؟

يقول الدكتور علي شريف في معرض رده على هذا التساؤل "إن فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية يعني أن الإدارة تندمج في الحكومة، وإنهما يكونان معاً سلطة واحدة وعلى هذا الأساس، لا تزيد الإدارة عن مجرد كونها أداة تنفيذية للحكومة تقتصر مهمتها على إصدار القرارات التي تكفل القوانين التي يسنها المشرع، أو الأوامر العامة التي تصدر عن السلطة الحكومية دون أن يكون لها في ذلك إرادة مستقلة". (6)

وبالتالي نستطيع القول أن العلاقة بين السياسة والإدارة كانت ذات أهمية كبيرة في نظر أصحاب الفكر السياسي التقليدي حيث كانت ترى في العمل السياسي والتجاذبات السياسية الحاصلة داخل المجتمعات شيء لابد من فصله وإبعاده عن الإدارة والعمل الإداري داخل مؤسسات الدولة باعتبار أن ممارسة العمل الإدارة هومن المهن المدنية التي من المفترض أن تتمتع بالحياد وعدم التحيز لأي فريق أو طرف سياسي موجود في المجتمع وبالتالي القيام بالوظيفة المنوطة بها والغاية التي وجدت لأجلها في تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع جميعاً دون تمييز مما يستوجب أن لا يكون معيار التفضيل عند اختيار أفراد الإدارة نابعاً "من انتمائهم السياسي، بل من خبرتهم الإدارية وبالتالي قدرتهم على إدارة المنظمات العامة بما يحقق الخير لأفراد المجتمع". (7)

2 – دراسة الصفوات والنظرة المتميزة لطبقة الإداريين:

في بداية حديثنا عن الصفوات أو النخبة في المجتمع لابد لنا من أن نشير إلى مفهوم الصفوة أو النخبة "والذي يشير إلى آية جماعة من الأفراد معروفة اجتماعياً، ولها خصائص وسمات ذات قيمة معينة، كالقدرة العقلية أو الوضع الإداري المرموق، أو القوة العسكرية، وهي خصائص ترتبط بدرجة عالية من الهيبة والنفوذ".(8)

ونشتق من هذا التعريف أن الصفوة لا تتألف من مجموعة واحدة داخل المجتمع وإنما تتعدد وتتنوع إلى عدة أنواع من الصفوة العسكرية والصفوة الدينية والصفوة البيروقراطية والصفوة الإدارية.. الخ.

والذي سوف نتطرق إليه في بحثنا هذا هو الصفوة الإدارية وبدايةً نشير إلى أن أول من اشار إلى فكرة الصفوة تاريخياً هو الفيلسوف اليوناني افلاطون الذي طالب بأن يتولى الفلاسفة مقاليد الحكم في الدولة والمجتمع بقوله "أن الحاكم يجب أن يكون فيلسوفاً والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الفيلسوف، أو قل الفلاسفة الحكام هم وحدهم الذين يدركون المثل ويتصفون بالفضيلة والفضيلة هي المعرفة". (9)

أما في العصر الحديث فيمكننا القول أن أول من أشار إلى مفهوم الطبقه هو كارل ماركس عندما تحدث عن الصراع الطبقي الحاصل داخل المجتمع بين الطبقة الحاكمة التي تمتلك وسائل الإنتاج وهي تمثل الأقلية الاجتماعية والاقتصادية الحاكمة في الدولة والطبقة المحكومة المسيطر عليها من قبل مالكي وسائل الإنتاج والتي تمثل الشريحة الكبرى من أفراد المجتمع " ففنون الإنتاج وما يرتبط بها من أشكال قانونية واجتماعية غالباً ما تمنح امتيازات لفئة أو

طبقة، وخاصة تلك التي تتحكم في وسائل الإنتاج في مواجهة الطبقات الأخرى، فهناك دائماً طبقة مسيطرة أو مستغلة، وطبقة مُسيطر عليها أو مُستَّغلة". (10)

فالنظام الرأسمالي أساسه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وهذا يؤدي إلى "بروز طبقتين اجتماعيتين على مستوى الجماعة الكلية: طائفة العمال والإجراء، ويقدمون قوة عملهم مقابل أجر يحصلون عليه وطبقة الرأسماليين أو المنظمين، والذين يجمعون عناصر الإنتاج" (11)

إلا أنه وخلال الصراع الذي كان سائداً ما بين أنصار الاتجاه الماركسي ومؤيدوه من طبقة العمال والأجراء وبين أنصار الاتجاه الرأسمالي ومؤيدوه من طبقة مالكي وسائل الإنتاج ظهرت هناك طبقة جديدة لم تكن معروفة في السابق خلال عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائدة في الدول وهي طبقة الإداريين الجدد فأفراد هذه الطبقة اليوم هم الذين يمسكون ويتحكمون بزمام السلطة الحقيقية فيما يختص بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على وسائل الإنتاج كافة من بداية المشروع وحتى لحظة تحقيق الأهداف وجمع الأرباح وبالتالي أصبحت الوظائف الإدارية اكثر أهمية في عملية وسائل الإنتاج والأكثر تأثيراً في المجتمع وفي هذا الصدد علي شريف الأستاذ في جامعة الإسكندرية "أصبحت وظائف الإدارة أكثر أهمية خاصة في المجتمع، وبالتالي أصبحت طبقة الإداريين صفوة متميزة من خلال تأثيرها في عملية توجيه ورقابة وسائل الإنتاج". (12)

وفي محاولته لإبراز أهمية الدور الحقيقي الذي تمارسه الصفوة الإدارية في المجتمع داخل الدولة يقول عالم الاجتماع الأمريكي دي والدو أن الاعتراف بطبقة المديرين كصفوة من صفوات المجتمع يجب أن يكون "تابعاً من الأهداف التي يسهمون في انجازها وهي السيطرة على الطبيعة والمجتمع بشكل جيد والمساواة إنما تتوقف بالدرجة الأولى على مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة". (13)

فالأهداف التي تسعى طبقة المديرين إلى تحقيقها لا يمكن أن تظهر إلى الواقع وتتحول إلى حقيقة ملموسة في المجتمع إلا من خلال الجهود المبذولة من قبل الإداريين اللذين يسعون بكل جهد إلى إنجاح الأهداف بشكل حثيث وبناءاً على ما سبق يرى والدو "أنه إذا كانت الفلسفة الرئيسية للمجتمعات تدور حول أحقية الحكومة في الحكم، فإن طبقة الإداريين يجب أن تمارس حق الرقابة والتوجيه بالنسبة لموارد المجتمع".(14)

فالجانب الإداري من عمل الحكومة هو الجانب التنظيمي الذي يتكون بالعادة من القادة الإداريين والخبراء والاستشاريين إضافةً إلى المساعدين والمعاونيين في السلم الإداري الأدنى.

وبالتالي فإن طبقة الإداريين هي الطبقة الأحرص والأقدر على تحقيق أهداف المجتمع من خلال ممارسة الرقابة الإدارية على مقدرات الدولة بجوانبها كافة.

ثانيا: نظرة الفكر السياسي الحديث للإدارة:

إن نظرة الفكر السياسي الحديث تختلف بشكل جزئي عن نظرة الفكر السياسي التقليدية في النظر إلى الإدارة من ناحيتين الأولى رفض مبدأ فصل السياسة عن الإدارة والناحية الثانية هي رفض مبدأ النظرة المتميزة لأفراد الإدارة.

أولاً: مساوئ الفصل بين السياسة والإدارة:

تنطلق نظرة الفكر السياسي الحديث للإدارة من عدم صوابية بل وخطأ الفصل ما بين الفكر السياسي والإدارة انطلاقاً من سببين رئيسيين هما:

أ –أسباب تتعلق بالمفهوم الصحيح لمبدا فصل السلطات.

ب – مساوئ الفصل بين السياسة والإدارة.

أ – أسباب تتعلق بالمفهوم الصحيح لمبدأ فصل السلطات:

ذكرنا في الفقرة السابقة أن نظرية الفكر السياسي التقليدية تنطلق من الفصل المطلق بين السلطات الثلاثة الموجودة في الدولة، أما الفكر السياسي الحديث فينادي بالمفهوم المرن للفصل بين هذه السلطات القائم على التدقيق والموازنة لعمل هذه السلطات الثلاث.

منطلقاً من أن الهدف الحقيقي لمبدأ فصل السلطات "كان منع الحكام من الطغيان أو الاستبداد بالسلطة. ولكن هذه الغاية لا يمكن أن تتحقق في ظل الفصل المطلق بين سلطات الدولة". (15)

فالفصل المطلق بين هذه السلطات يؤدي إلى أن تكون كل سلطة ذات سيادة مستقلة وبالتالي سوف تمارس اختصاصاتها وصلاحياتها بأسلوب استقلالي قد يؤدي بالنتيجة إلى إساءة استعمالها لهذه السلطة كون أصحاب هذه السلطة ذات الاستقلالية لن يجدوا أمامهم ما يمنعهم من إساءة استعمال واستغلال هذه السلطة كون بقية السلطتين الأخرتين لا تستطيع أن تعترض على ممارستها لصلاحياتها وبالتالي لا تستطيع أن تمنعها وهذا يعني أن "الفصل المطلق بين السلطات بدلاً من أن يكون ضمانة ضد التحكم والاستبداد يهيئ الفرصة للتحكم والاستبداد". (16)

ويستشهد الدكتور شريف على ما تقدم بما حدث إبان الثورة الفرنسية عندما فسر رجالات الثورة الفرنسية مبدأ فصل السلطات في دستور الثورة الفرنسية عام 1791م، بمفهوم الفصل المطلق بين السلطات حيث اعتبروا كل وظيفة من وظائف الدولة جزءاً منفصلاً ومستقلاً من أجزاء السيادة.

وعلى الرغم من أن الغاية والهدف من هذا الفصل بين السلطات كانت سامية وتهدف إلى منع التسبب بالاستبداد إلا أن هذا الفصل قد أنتج الاستبداد وقمع الحريات.

ولذلك ومع تطور نظرة الفكر السياسي الحديث إلى مبدأ فصل السلطات نتيجة التطورات الحاصلة في الحياة السياسية واتساع مهام ووظائف الدولة وتعدد مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية فقد تطورت النظرة السياسية لمبدأ فصل السلطات الذي نادى به مونتسيكيو وأصبح أكثر مرونة، فقد انفصلت السلطة من شخص الحاكم وذاته وانتقلت إلى الدولة يزاولها المسؤولون المعينون أو المنتخبون ولكنهم لا يملكونها في ذات الوقت وبذلك برزت فكرة الفصل بين السلطات لمنع الاستبداد بالسلطة مما يحول دون قيام السلطة المستبدة المطلقة وقد نسب مونتسيكيو "في كتابة روح القوانين الحرية في انكلترا إلى فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض ومراقبة كل منها للأخرى". (17)

إلا أنه وطبقاً لهذا المبدأ كما قال مونتسيكيو فإن الفصل بين السلطات لا يقصد به الفصل التام أو إنشاء العزلة بين السلطات الثلاثة إنما يهدف إلى إيجاد أو بيان نوع من التوازن بينها مما يحول دون إساءتها لاستعمال سلطاتها الممنوحة لها وبالتالي تكون قد قامت بالمطلوب منها في السهر على تأمين حقوق المواطنين.

وصيانة حرياتهم من الاستبداد من جهة أخرى "فالأنظمة الديمقراطية المعاصرة في الغرب تعتمد في تركيبها وطرق ممارستها للسلطة على مبدا التدقيق والموازنة الذي يسمح بتدخل السلطات الثلاث بمهام بعضها البعض وذلك ضمن الحدود التي تكفي لمراقبة كل منها الأخرى حسب طبيعة النظام وتشكل الحكومة". (18)

ومما تقدم نستنتج بأن الفصل المطلق بين السلطات الثلاثة هو مبدأ واهن لم يتحقق له النجاح والاستمرار لعدم قدرته على إيجاد نوع من علاقات التوازن والتنسيق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وتوجهها نحو تحقيق الصالح العام للمجتمع "فالسلطات العامة في الدولة هي في الحقيقة جملة اختصاصات ترتد جميعها إلى

أصل واحد ومن ثم لا يمكن ممارستها بطريقة استقلالية، بل يلزم أن تقوم بين الهيئات علاقات تعاون وتداخل تنسق بينها وتوجه نشاطها جميعاً إلى الهدف المشترك". (19)

ب – مساوئ الفصل بين السياسة والإدارة:

ذكرنا أن نظرية الفكر السياسي الحديثة للإدارة تنطلق من خطأ الفصل بين السلطة السياسية والإدارة باعتبار أن الهدف الحقيقي للإدارة في نهاية المطاف هو تحقيق الصالح العام انطلاقاً من التوازن القائم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للدولة بحسب الفكر السياسي الحديث فالإدارة "لا يمكن أن تنفصل عن السياسة فالإدارة جزء من السلطة التنفيذية للدولة وبالتالي فإن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يصبح أمراً ضرورياً لتحقيق الصالح العام طبقاً للمفهوم الحديث والصحيح لمبدأ فصل وتوزيع السلطات". (20)

وبالتالي فإن مبدأ خطأ فصل السياسة عن الإدارة يتجسد في النقاط التالية:

1 – الإدارة والخدمات العامة:

فالمنظمات الإدارية تخدم غايات عامة من إنشاء المدن ومد الطرق والجسور إلى أعمال الصيانة والترميم والصناعة... الخ وبالتالي فإنها تسعى ومن خلال عملها إلى إظهار التأثير والتغيير الذي تحدثه في المجتمع، فالإدارة هنا تسعى إلى "تنظيم وإدارة القوى البشرية والمادية لتحقيق الأهداف الحكومية". (21) وبالتالي ومن أجل تحقيق مصالحها المختلفة سواء في زيادة الميزانية الحالية المقدرة لها من قبل الدولة (السلطة التشريعية والتنفيذية) أو من أجل الزيادة في عدد المشاريع والأفراد القائمة عليها وهذا بالمحصلة يستدعي أن تتمتع هذه المنظمات بالتأييد الشعبي ضمن المجتمع مما يؤدي إلى "خلق نوع من التحالف مع بعض الأفراد السياسيين في المجالس التشريعية ورغم أن لهؤلاء الأفراد أهدافاً سياسية إلا أن الأهداف تتلاقى في هذه الحالة حيث تستطيع المنظمات تحقيق أغراضها الخاصة من خلال علاقاتها السياسية والعكس صحيح". (22)

2 – الدور الذي تلعبه مجموعات المصالح ومراكز القوى في المجتمع:

فمجموعات المصالح ومراكز قوى الضغط في المجتمع قد تكون ذات مسعى ربحي أو غير ربحي إلا أنها في النهاية تسعى إلى الإدارة التي " تنسق الجهود المتعددة بقصد تحقيق السياسة العامة" (23). وبالتالي تحقيق مصالحها من خلال سعيها إلى إيجاد التنظيم الحكومي الأقدر والأقوى من أجل خدمة مصالحها وتحقيقها وهذا التنظيم بالنتيجة النهائية هو الذي سوف يحصل بالتأكيد على تأييدها ودعمها له و"يتحقق ذلك أما بطريقة صريحة من خلال إعلان الرأي وإظهار الجوانب السلبية في الخطط المقترحة لإعادة التنظيم أو بطريقة ضمنية مستترة من خلال علاقة هذه المجموعات ببعض مراكز القوى العاملة في مجال السلطة التشريعية". (24)

3 – الأجهزة التشريعية والأحزاب السياسية ومجموعة الناخبين:

كذلك فإن الأجهزة التشريعية والأحزاب السياسية ومجموعة الناخبين يؤدون دوراً محورياً وأساسياً في إعادة تنظيم وتشكيل الأجهزة والمؤسسات الحكومية فالأجهزة التشريعية بالمحصلة النهائية هي عرضة لمختلف أنواع الضغوط سواء من مراكز القوى واصحاب المصالح أو من الأحزاب السياسية وناخبيها فالأجهزة التشريعية "تكون مسؤولة عن إنشاء أجهزة جديدة أو الموافقة على خطط إعادة تنظيم الأجهزة الموجودة أو تزويد الحكومة بسلطات أكبر". (25)

وبالتالي فإن الأحزاب السياسية ذات المصالح الذاتية سوف تؤيد قرارات السلطة التشريعية أو تعارضها تبعاً لتحقيق مصالحها من المنظمات الحكومية "بغض النظر على مدى فعالية الخطة المختارة من وجهة نظر المصلحة العامة". (26)

ثانياً: الفكر السياسي الحديث ورفض مبدأ النظرة المتميزة لأفراد الإدارة:

لقد كانت نظرة الفكر السياسي التقليدية للإدارة تنبع من ضرورة الحرص على توفير المناخ الديمقراطي للإدارة من خلال مبدأ الفصل التام للسلطات الثلاث إلا أنها وعلى الرغم من ذلك كانت تنادي بضرورة النظرة المتميزة لأفراد الإدارة بمعنى "أن الجهاز الإداري الحكومي يجب أن ينظر إليه نظرة خاصة وأن يزود بسلطات واسعة للنهوض بمسؤولياته وهي تحقيق حياة أفضل للمواطنين ومستوى اعلى من المساواة في توزيع الموارد".(27)

إلا أنه وبحسب مؤيدي النظرة الحديث فإنه وبالوقت الذي كان الفكر التقليدي يخوض في أهمية الديمقراطية ومبدأ الفصل التام للسلطات ودور الديمقراطية في الإدارة ونجاحها فإن المؤسسات الحكومية كانت تعمل من خلال مبادئ وقوانين التنظيم الرسمي الراعية لتلك المؤسسات الحكومية بما فيها من نزعة تسلطية (سلطة إصدار الأوامر بالشكل الشاقولي أو العامودي من أعلى الهرم القيادي إلى أسفل الهرم) الأمر الذي يتنافى مع أبسط قواعد ومبادئ الديمقراطية وبهذا الصدد يقول سيمون "بأن تلك المبادئ لم تكن تمثل علماً للتنظيم بقدر ما كانت تحدد طريقاً أو منهجاً تسلكه المستويات العليا في التنظيمات لفرض إرادتها على المستويات التابعة". (28)

في النهاية فإننا نرى بان نظرة الفكر السياسي التقليدية للإدارة والتي كانت ترى أن السياسة شيء منفصل عن الإدارة هو مبدأ خاطئ في الشكل والمضمون فالإدارة لكي تستطيع أن تكون على قدر المطلوب منها "يجب أن تأخذ في الحسبان الجانب السياسي للعملية الإدارية وإلا فسوف يكون مصيرها الفشل". (29)

وبالتالي فإن نظرة الفكر السياسي المعاصر هي النظرة الصحيحة والأقرب إلى التطبيق لكي تستطيع الإدارة أن تؤدي الهدف الأساسي في إنشائها والمتجسد في خدمة المجتمع والدولة على كافة الأصعدة .

الخاتمة:

لا يستطيع أي باحث في الشؤون السياسية أو الاقتصادية أن يتجاهل أهمية العلاقة التي تربط بين السياسة والإدارة، فهذين المفهومين متكاملين ولا يمكن الفصل بينهما. وإن السمة التي يتميز بها الفكر السياسي المعاصر هو اهتمامه بمفهوم الإدارة والسعي لتطويره، وذلك ما يحتله هذا المفهوم من أهمية كبيرة في حياة المجتمعات البشرية، بكافة جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية، ويلحظ مختلف الباحثين اهتمام المجتمعات المتحضرة والمتطورة اقتصادياً وسياسياً بمفهوم الإدارة، والسعي لتطويره، نظراً لما يلعب هذا المفهوم من دور في تطوير المجتمعات البشرية، من خلال تركيزه على التنمية المستدامة للمجتمعات البشرية بجوانبها كافة. وإذا كانت نظرة الفكر السياسي التقليدي للإدارة تنبع من ضرورة الحرص على توفير المناخ الديمقراطي للإدارة، وضرورة الفصل التام ما بين السلطات الثلاث، وضرورة أن يزود الجهاز الإداري للحكومة بسلطات واسعة تمكنه من النهوض بمسؤولياته بما يحقق حياة أفضل للمواطنين ومستوى أعلى من المساواة وفي توزيع الموارد بين جميع أفراد الشعب.

في حين تجسدت نظرة الفكر السياسي المعاصر لمفهوم الإدارة من خلال رفضها لمبدأ فصل السياسة من الإدارة، من جهة ومن جهة أخرى رفض مبدأ النظرة المتميزة لأفراد الإدارة وللجهاز الإداري في الدولة. وقد أثبتت الوقائع بأن هذه النظرة هي النظرة الصحيحة والأقرب إلى الواقع والتطبيق، والتي تساهم في تفصيل دور الإدارة وفي تحقيق الهدف الأساسي من إنشائها، والمتجسد في تحقيق خدمة أساسية للدولة والمجتمع على كافة الأصعدة.

مصادر ومراجع البحث:

1 –المنياوي، أحمد. *جمهورية أفلاطون*، دار الكتاب العربي، دمشق، 2010. ص 102.

2 –يوسف، أيمن؛ رحال، عمر. *الفصل بين السلطات وسيادة القانون في النظام الديمقراطي*، إصدار مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، 2010. ص 19.

3 –يوسف، أيمن؛ رحال، عمر. *الفصل بين السلطات وسيادة القانون في النظام الديمقراطي*، مرجع مذكور. ص 20.

4 –يوسف، أيمن؛ رحال، عمر. *الفصل بين السلطات وسيادة القانون في النظام الديمقراطي*، مرجع مذكور. ص 20.

5 –يوسف، أيمن؛ رحال، عمر. *الفصل بين السلطات وسيادة القانون في النظام الديمقراطي*، مرجع مذكور. ص 21.

6 –شريف، علي. *الإدارة العامة مدخل الأنظمة*، الدار الجامعية، بيروت، 1989. ص 142.

7 –شريف، علي. *الإدارة العامة مدخل الأنظمة*، مصدر مذكور. ص 143.

8 –شريف، علي. *الإدارة العامة مدخل الأنظمة*، مصدر مذكور. ص 144.

9 –المنياوي، أحمد. *جمهورية أفلاطون*، مرجع مذكور. ص 93– 94.

10 –النداف، فارس. *النظم والمذاهب الاقتصادية*، جامعة تشرين، سورية، 2013. ص 178.

11 –النداف، فارس. *النظم والمذاهب الاقتصادية*، مصدر مذكور. ص 92.

12 –شريف، علي. *الإدارة العامة مدخل الأنظمة*، مصدر مذكور. ص146.

13 –شريف، علي. *الإدارة العامة مدخل الأنظمة*، مصدر مذكور . ص 148.

14 –شريف، علي. *الإدارة العامة مدخل الأنظمة*، مصدر مذكور. ص 48.

15 –شريف، علي. *الإدارة العامة مدخل الأنظمة*، مصدر مذكور. ص 150.

16 –شريف، علي. *الإدارة العامة مدخل الأنظمة*، مصدر مذكور . ص 150.

17 –الدليمي، حافظ علوان. *النظم السياسية في أوربة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية* ، دار وائل، عمان، 2001. ص 53.

18 –الدليمي، حافظ علوان. *النظم السياسية في أوربة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية*، مصدر مذكور. ص 53.

19 –شريف، علي. *الإدارة العامة النظرية والتطبيق*، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، د.ت . ص61 .

20 –شريف، علي. *الإدارة العامة النظرية والتطبيق*، مصدر مذكور. ص 61.

Waldo,d. *tnestudy of public administration*. random house, new york, 1955, p.9.

21 –شريف، علي. *الإدارة العامة النظرية والتطبيق*، مصدر مذكور. ص 62.

22- phiffnerm, v. presthus, *public administration*, third edition, Ronald press co, new york, 1953. P.3.

23 –شريف، علي. *الإدارة العامة النظرية والتطبيق*، مصدر مذكور. ص 64.

24 –شريف، علي. *الإدارة العامة النظرية والتطبيق*، مصدر مذكور . ص 64–65.

25 –شريف، علي. *الإدارة العامة النظرية والتطبيق*، مصدر مذكور. ص 65.

26 –شريف، علي. *الإدارة العامة مدخل الأنظمة*، مصدر مذكور. ص 158.

27 –شريف، علي. *الإدارة العامة مدخل الأنظمة*، مصدر مذكور. ص 159.

28 –شريف، علي. *الإدارة العامة مدخل الأنظمة*، مصدر مذكور. ص 158.